المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفاعل لدعم التنمية المحلية
(دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية جيجل).

Small and medium enterprises as an actor in supporting local development (a case study of small and medium enterprises in the Wilaya of Jijel).

شريط رضا [*1]، دهقاني أيوب[2]

[1] جامعة تيسمسيلت أحمد بن يحي الونشريسي ، الجزائر

redhacheriet2030@gmail.com

[2] جامعة تيسمسيلت أحمد بن يحي الونشريسي ، الجزائر

dehegani.ayoub@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/11 تاريخ القبول: 2024/04/22 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية المحلية، نظرا لاكتسابها لمزايا تمكنها من التوسع وتطوير أنشطتها الاقتصادية، وهو ما جعلها ضمن أولويات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وكغيرها من الدول سعت الجزائر إلى تطوير وترقية هذا النوع من المؤسسات من خلال إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية الرامية لتشجيع إنشاء هذه المؤسسات، إضافة إلى وضع برامج خاصة بها وتخصيص هيئات دعم لأجل تنميتها وتطويرها.

ولاختبار مدى مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، تضمن هذا الموضوع دراسة حالة على مستوى ولاية جيجل، حيث تم إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تفعيل حركة التنمية المحلية بالولاية، و توصلنا من خلال دراستنا هذه لأهم النتائج، و التي يمكن إيجازها كالآتي:

- سيطرة قطاعي النشاط لكل من التجارة و قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة قدرت بـ 42,71 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في قطاعات النشاط الأخرى؛

- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة على مستوى ولاية جيجل في توفير عدد معتبر من مناصب الشغل و التي قدرت بـ **40742** منصب من مجموع **7293** مؤسسة، بمعدل تقريبي يمثل **06** عمال لكي مؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية، فرص الشغل، الاستثمار المحلي، الجباية المحلية.

Abstract:

Small and medium enterprises play an important role in achieving local development goals, as they gain advantages that enable them to expand and develop their economic activities, which has made them among the priorities of developed and developing countries alike.

Like other countries, Algeria sought to develop and promote this type of enterprises by issuing many legislative and regulatory texts aimed at encouraging its establishment, in addition to creating a special programs to assist them and allocating support bodies for their development.

To test the extent to which these enterprises contribute to achieving local development in Algeria, this topic included a case study at the level of the Wilaya of Jijel, where the reality of small and medium enterprises and the extent of their contribution to activating the local development movement in the Wilaya, and Through our study, we reached the most important results, which can be summarized as follows:

- The dominance of the activity sectors of trade and the construction and public works sector at a rate estimated at 42.71% of the total small and medium enterprises present in the other activity sectors.
- The contribution of small and medium enterprises located in the state of Jijel in providing a significant number of job positions, which was estimated at 40,742 positions out of a total of 7,293 establishments, with an approximate average of 06 workers per establishment.

key words:

Small and medium enterprises, local development, employment opportunities, local investment, local taxation.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

أثبتت التجارب التنموية الرائدة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المحلية، و الجزائر كغيرها من دول العالم، سعت جاهدة إلى بعث الإنعاش الاقتصادي و دعم التنمية الوطنية والمحلية، فقد شهدت السياسة الاقتصادية تحولا كبيرا إدراكا من صناع القرار للدور الذي يلعبه

القطاع الخاص في دعم الديناميكية التنموية، من خلال تشجيعه في الحياة الاقتصادية، و توفير مناخ ملائم ومشجع لزيادة الاستثمارات الداخلية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وباعتبار أنّ ولاية جيجل من المناطق التي تسعى الدولة الجزائرية إلى دعم التنمية المحلية فيها من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية والتي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية باللحاق بالركب التنموي الذي تهدف الجزائر إلى الوصول إليه، ألا وهو التنمية الوطنية الشاملة والتوازن بين مختلف مناطقها الجغرافية فأخذنا عينة من هذه المؤسسات لتسليط الضوء على مدى مساهمتها في التنمية المحلية للولاية، إضافة للدور الذي تلعبه مديرية الصناعة والمناجم في تشجيع هذه المؤسسات.

تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2.1- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره و نظرا لأهمية موضوع الدراسة سنقوم بطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

هل ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية المحلية لولاية جيجل؟

3.1- الأسئلة الفرعية:

بناء على الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

- كيف تساهم المؤشرات المسجلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المحلية لولاية جيجل

4.1- الفرضيات:

بناء على الأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تقليص نسبة البطالة، كما تساهم في دعم الجباية المحلية.
- يرتبط وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة و الرائدة بوجود دعم حقيقي في التنمية محليًا.

5.1- مناهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة بهدف إبراز كيفيات مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية في ولاية جيجل، إضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي لشرح و تحليل المعطيات المتعلقة بالمؤشرات التنموية لهذه المؤسسات.

6.1- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر أحد محركات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفيرها لمناصب الشغل بالإضافة إلى الرفع من مستوى المعيشة والحد من الفقر، وكذلك مساهمتها في الصادرات وزيادة قدرات الابتكار.

7.1- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة تبين الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية من خلال خلق فرص جديدة للعمل وكذا مساهمتها في رفع نسبة الجباية المحلية من جهة، و من جهة أخرى رفع مستوى المنافسة التجارية و خلق جو استثماري بين مختلف المؤسسات.

8.1- تقسيم الدراسة:

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا تقديم هذه الدراسة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية

المبحث الثاني :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل التنمية المحلية

المطلب الأول: مؤشرات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتنمية المحلية

المطلب الثاني: دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية جيجل.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خصائصها و أهميتها، ثم نتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، ركائزها و أبعادها.

المطلب الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

رغم كثرة الدراسات و الأبحاث التي اهتمت بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات لدى مختلف الهيئات و المنظمات الدولية.

وسنتطرق لعرض العديد من التعريفات و ذلك وفقا لما يلي:

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أولا- تعريف الهيئات و المنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

سنتطرق في هذا الشأن إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بعض الهيئات والمنظمات الدولية، وذلك وفقا لما يلي:

1- تعريف هيئة الأمم المتحدة:

عرفت هيئة الأمم المتحدة هذه المؤسسات من خلال تقريرها حول المحاسبة كما يلي[1]:

أ- **المؤسسات بالغة الصغر:** هي كل عمل تجاري يستخدم بين شخص واحد و خمسة أشخاص,

ب-**المؤسسات الصغيرة:** و يقصد بها العمل التجاري الذي يوظف بين 06/ 50 شخصا، ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط و من المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

ج- **المؤسسات المتوسطة:** هي تلك المؤسسات التي توظف ما بين 250/51 عاملا على أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

2- تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لما يلي[2]:

أ- **المؤسسات الجوهرية (متناهية الصغر):** هي المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال، و يكون حجم مبيعاتها السنوي أقل من 100.000$ (دولار).

ب- **المؤسسات الصغيرة:** هي المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عاملا و يكون حجم مبيعاتها السنوي أقل من 3 ملايين $ (دولار)

ج- **المؤسسات المتوسطة:** هي المؤسسات التي تشغل أقل من 300 عاملا و يكون حجم مبيعاتها السنوي أقل من 15 مليون $ (دولار).

---

[1]- بوعافية بوبكر، المقاولاتية، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية(دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري)**،أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2022/2021، ص29.

[2]- أنظر الرابط الإلكتروني: https://www.memoireonline.com/01/13/6847/m_Retion-banque-PME-Cas-des-PME-de--region-Souss-Massa-Dra-au-Maroc2.html تاريخ الدخول للرابط 2023.11.11، على الساعة 13:57.

الجدول رقم (02) تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

رقم أعمالها السنوي	أصول	عدد العمال	حجم المؤسسة
<USD 100 000	<USD 100 000	<10	**الصغيرة جدا**
<USD 3 ملايين	<USD 3 ملايين	<50	**الصغيرة**
<USD 15 مليون	<USD 15 مليون	<300	**المتوسطة**
حجم القروض (مؤشر تكميلي)			
< 000 10 مليون دولار أمريكي			**الصغيرة جدا**
< 000 100 مليون دولار أمريكي			**الصغيرة**
<1 مليون دولار أمريكي (<2 مليون دولار أمريكي في بعض البلدان المتقدمة			**المتوسطة**

المصدر: الرابط الإلكتروني https://www.memoireonline.com/01/13/6847/m_Retion-banque-PME-Cas-des-PME-de--region-Souss-Massa-Dra-au-Maroc2.html

3- **تعريف الاتحاد الأوروبي:**

أ- **المؤسسة المجهرية :** و هي المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال، مع رأس مال سنوي لا يتجاوز 2 مليون أورو.

ب- **المؤسسة الصغيرة:** و هي المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها 50 عاملا، مع رأس مال سنوي لا يتجاوز 10 ملايين أورو.

ج- **المؤسسة المتوسطة :** و هي المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها 250 عاملا، مع رأس مال سنوي لا يتجاوز 50 مليون أورو.

أمّا بالحديث عن تعريف القانون الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فقد عرّف المشرع الجزائري هذا النوع من المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات كما أنها تشّغل من شخص واحد(01) إلى مائتين و خمسين شخصا (250) وحصيلتها السنوية لا يتعدى

مجموعها واحد (01) مليار دينار جزائري، كما أنها تستوفى معيار الاستقلالية[1].

الجدول التالي يوضح التقسيم الذي اعتمده المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

الجدول رقم (01): تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم أعمالها السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المتوسطة	50 -250	400 مليون دج- 04 ملايير دج	200 مليون دج- 01 مليار دج
الصغيرة	10-49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز200 مليون دج
الصغيرة جدا	1-09	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواد 8،9،10 من القانون 17- 02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ج.ر.ج.ج، العدد 02، ص06.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يمكن إجمال هذه الخصائص في النقاط التالية:

- سهولة إنشائها نظرا لصغر حجم رأس المال اللازم لتأسيسها مقارنة مع الأنواع الأخرى من المؤسسات[2]
- تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدراً أساسياً للتوظيف، و تساهم في تحقيق إيرادات كبيرة وزيادة القدرة [3].
- اعتمادها على تكنولوجيا بسيطة و سهلة في مختلف أنشطتها.
- تعتمد هذه المؤسسات في تسويق غالبية منتجاتها على اليد العاملة و الموارد المحلية .
- تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على الانتشار في مختلف ربوع المناطق المحلية لكونها صغيرة الحجم[4].

---

[1]- القانون رقم 17-02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438، الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ج.ر.ج.ج، العدد 02، ص05.

[2]- عناني ساسية، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد16، ديسمبر 2014، ص 93.

[3]- أنظر مقال بعنوان Caractéristiques et importance des PME Dans Revue de l'OCDE sur le développement 2004/2 (no 5), page38

الموقع الإلكتروني https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-developpement-2004-2-page-37.htm

تاريخ 2023.12.02، على الساعة 19:31.

[4]- أ. علوني عمار، مقال بعنوان: **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية**، كلية علوم الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 10، 2010، ص 173.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أنّ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و حتى المحلية، وذلك من خلال ما يلي:

- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في جذب و استقطاب الاستثمارات الأجنبية[1]، و دعم النسيج الاقتصادي [2].
- إنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل فعال في التنمية المحلية[3].
- تساهم هذه المؤسسات في رفع نسبة صادرات الدول لفائض السلع و المنتوجات الصناعية[4].
- تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تحقيق تكامل في الاقتصاد الوطني [5].
- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الجهوي من خلال العدالة في توزيع الدخل و تقليص نسبة البطالة في مختلف ربوع الوطن[6].

المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية:

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية:

إنّ الوصول إلى تعريف موحد يعتبر واحدا من التحديات التي تواجه مخططي وصانعي السياسات التنموية و فيما يلي سنعرض أهم التعريفات المتعلقة بالتنمية المحلية، و ذلك وفقا للآتي ذكره:

1- عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها:" العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود الحكومات والمواطنين لترقية المستويات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي و مساعدة المواطنين من خلالها على تأقلمهم و اندماجهم في الحياة[7] ".

2- عرفت أيضا أنها: "عملية التغيير التي تحدث وفقا للتصور المتبني تماشيا مع السياسة العامة المرسومة محليا، مع تحديد الاحتياجات المحلية و استغلال الموارد من طرف المسؤولين المحليين من أجل العمل

---

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج، مقال بعنوان: ***المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية***،بنها - القليوبية- مصر، دون سنة نشر، ص 17.

[2]- د. علوان محمد الأمين، ط.د بن عطية حليمة، د. بن بايرة ريمة، **مرجع سابق**، ص 69.

[3]- أ. علوني عمار، **مرجع سابق**، ص 176.

[4]- سرار خيرة، بن مسعود سعاد، ضيف أحمد، **مرجع سابق**، ص 738.

[5]- بوعافية بوبكر، **مرجع سابق**، ص 33.

[6]- أ.ياسر عبد الرحمان، أ. براشن عماد الدين، **مرجع سابق**، ص 222.

[7]- أ. علوني عمار، **مرجع سابق**، ص 186.

على رفع المستوى المعيشي للأفراد بإشراكهم في هذه العمليات التنموية[1].

الفرع الثاني: ركائز التنمية المحلية:

إنّ التنمية المحلية تعتمد في تنفيذها للبرامج و المشاريع التنموية على العديد من الركائز الأساسية نذكرها كالآتي:

1. **المشاركة الشعبية:**

و ذلك من خلال إشراك المواطن في عملية التسيير المحلي (الديمقراطية التشاركية)، و مساهمته في تحديد البرامج التنموية ذات الأولوية باعتباره أدرى بما يهمه في احتياجاته المحلية اليومية،[2].

2. **تكامل مشروعات الخدمات:**

تقتضي وجود تناسق في الخدمات العمومية المقدمة للأفراد، و أن لا يكون هناك تناقض في أي خدمة عمومية المخصصة لمختلف شرائح المجتمع، على أن تكون هذه الخدمات متكاملة و ذو جودة[3].

3. **الإعتماد على الموارد المحلية:**

و ذلك من خلال استخدام الموارد معروفة المصدر بدلا من الموارد مجهولة المصدر، إضافة إلى أنّ الاعتماد على الموارد الموجودة محليا يشكل مؤشرا مساعدا على جدوى المشروع نظرا لانخفاض تكلفته لكونه يعتمد على موارده الذاتية[4].

4. **الفعالية في تحقيق الأهداف:**

و ذلك يكون من خلال الحصول على نتائج سريعة من تلك البرامج التنموية التي سيتم إنجازها[5].

الفرع الثالث : أبعاد التنمية المحلية:

إنّ للتنمية المحلية العديد من الأبعاد التي تصبو لها، و سنتطرق إليها من خلال ما يلي:

أولا : البعد الاقتصادي للتنمية المحلية:

يتم التركيز من خلال هذا البعد على وضع مخطط مضبوط و مدروس لتشجيع المناخ الاستثماري على المستوى المحلي للمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية و المحلية وفقا لخصوصية الأقاليم المحلية و ما يحوزه من موارد بشرية و ثروات طبيعية في مختلف المجالات، إلى جانب المساهمة في توفير واستحداث مناصب

---

[1]- أ. عناني ساسية، **مرجع سابق**، ص 94.

[2]- أ. عناني ساسية، **مرجع سابق**، ص 95.

[3]- د.كمال شريط، **سفيان خلوفي**، مرجع سابق، ص 214.

[4]- أ. عناني ساسية، **مرجع سابق**، ص 95.

[5]- د.كمال شريط، **سفيان خلوفي**، مرجع سابق، ص 214.

شغل للمساهمة في تقليص نسب البطالة[1].

ثانيا : البعد الاجتماعي للتنمية المحلية:

يركز هذا البعد على الاهتمام بالمواطن باعتباره أساس العمليات التنموية، و تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروة و توفير الخدمات العمومية لجميع المستويات الاجتماعية، إضافة إلى ترسيخ قيم و مبادئ الديمقراطية التشاركية. [2].

ثالثا : البعد السياسي للتنمية المحلية:

يركز هذا البعد على ضرورة المشاركة في إعداد العملية التنموية من طرف المواطنين منذ بدايتها وتدرجها في مختلف المراحل الأخرى إلى غاية تحقيق الأهداف المرجوة منها عند نهايتها[3].

رابعا : البعد البيئي للتنمية المحلية:

أي تكريس ثقافة حماية البيئة، الحفاظ على التنوع البيولوجي والتوازن البيئي، المحافظة على الأنساق الإيكولوجية و الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع ضمان حق الأجيال القادمة من ثروة وعدم استنزافها[4].

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل التنمية المحلية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مساهمتها في تحقيق الجانب التنموي، من خلال العديد من المؤشرات الإقتصادية، كما سنعرج على واقع هذه المؤسسات المتواجدة في ولاية جيجل و دورها في دعم التنمية المحلية.

المطلب الاول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية و الاقتصادية

الفرع الاول : مؤشرات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتنمية المحلية في الجزائر

أكدت العديد من الدراسات و الأبحاث إلى أنّ الإهتمام بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساعد على تحقيق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الطاقات و الموارد المحلية، وذلك نظرا لمساهمة هذا النوع من المؤسسات في تفعيل تنمية محلية حقيقية، و ذلك من خلال ما يلي:

---

[1]- أ. الأخذاري بن صالح، مقال بعنوان: ***الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، الركائز، الأبعاد و الأهداف***، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، آفلو، دون سنة نشر، ص 71.

[2]- د. غريسي أحمد، مقال بعنوان: ***أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر***، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2010، ص 06.

[3]- أ. الأخذاري بن صالح، **مرجع سابق**، ص 71.

[4] - سايح فطيمة، مقال بعنوان: ***دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة***، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 03، العدد 01، جوان 2020، ص 24.

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل:

إنّ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا جد فعال في خلق مناصب شغل، و ذلك لكونها من القطاعات الاقتصادية الحيوية المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، فهي بذلك تنافس و تتجاوز حتى المؤسسات الكبرى في هذا الشأن رغم صغر حجمها و محدودية إمكانياتها ، و بالتالي مساهمتها في تقليص البطالة.

وبالحديث عن الجزائر، نجد أنّ هذه المؤسسات تشّغل ثلث اليد العاملة الجزائرية، و بهذا أصبحت مسيطرة على النشاط الاقتصادي، بسبب تحرير سوق العمل من مختلف القيود، فوصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات إلى أكثر من نسبة 75% [1].

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في محاربة الفقر و تنمية الأقاليم المحلية:

تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في هذا الشأن كونها تساهم بشكل فعال في تقليص حدة الفقر والتهميش من خلال مساهمتها الفعالة في الوصول إلى صغار المستثمرين، إضافة إلى انتشارها الواسع في مختلف الأقاليم المحلية خاصة الأقاليم النائية التي تفتقر إلى التنمية، الأمر الذي يساعد هذه الأقاليم ويؤهلها إلى فتح آفاق كبيرة في تنميتها و تطويرها، وذلك من خلال إستقطابها لمختلف المشاريع الاستثمارية التي ستدعم مختلف الأقاليم النامية و تمكنها من الإستفادة من هذه المكاسب التنموية[2].

ثالثا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التمويل المحلي:

تساهم هذه المؤسسات في التمويل المالي على المستوى المحلي، حيث تعتبر مصدرا داعما لإيرادات هامة للجباية المحلية و لخزينة الجماعات المحلية، ومن بين الرسوم التي تلتزم بدفعها هذه المؤسسات مثلا نجد الرسم على النشاط المهني (**TAP**)، و ذلك نتيجة الخدمات و النشاطات التي تهدف إلى القيام بها على المستوى المحلي حيث تستخدم الجماعات المحلية مصادر تمويلها المالي في تنمية مناطقها بإنشاء مختلف الهياكل القاعدية ومختلف الخدمات الجذبة للاستثمارات[3].

رابعا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الرفع من مستوى الصادرات:

تساهم هذه المؤسسات في رفع نسبة الصادرات من خلال منح الفرصة لتصدير إنتاج المؤسسات الصناعية الكبرى، مع ضمان تحقيق حاجات المجتمع المحلي و سد مختلف احتياجاته الضرورية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات، ذلك أنّ أغلب منتجاتها تتميز بالدقة و المهارة وهو ما

---

[1]- طارق خاطر، إسمهان خاطر، مقال بعنوان : " ***إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية و تفعيل سياسة التشغيل***، مجلة الإقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد02،2021، ص 331.

[2]- سرار خيرة، بن مسعود سعاد، ضيف أحمد، **مرجع سابق**، ص 742.

[3]- أ. عناني ساسية، **مرجع سابق**، ص 96.

يجعلها أكثر طلبا في الأسواق الاستثمارية.

إضافة إلى اكتساب هذه المؤسسات ميزة التنافسية في الأسواق و ذلك بسبب أنّ الصناعات الصغيرة تعتمد على منتجات و سلع غير مكلفة، ممّا يشجع على تنافسيتها مع مختلف المؤسسات الأخرى حول السلع المطروحة في السوق[1].

كل هذه المزايا التي تم ذكرها تجعل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا حيويا في الرفع من مستوى الصادرات.

الفرع الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي و التوازن الجهوي:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور جد هام في تحقيق مسألة التكامل بينها و بين المؤسسات الكبيرة، ذلك أنّ هذا التكامل الذي يحدث بين هذه المؤسسات يؤدي إلى دعم القطاع الصناعي، و منه المساهمة في تنوع الإنتاج الصناعي،[2].

كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحقيق التوازن الجهوي وذلك من خلال ما يلي:

- مساهمتها في تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية وذلك بالتركيز على ضرورة التوزيع العادل للثروة والموارد، السهر على توفير مناصب شغل في مختلف أقاليم الوطن.
- تفادي تفضيل منطقة على حساب منطقة أخرى.

المطلب الثاني : دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية جيجل:

تقع ولاية جيجل في الشمال الشرقي للبلاد وتغطي مساحة قدرها 2.396,63 كلم^2 يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الشرق ولاية سكيكدة، من الغرب ولاية بجاية، ومن الجنوب ولايات ميلة و سطيف، مقسمة إداريا إلى 28 بلدية ملحقة بـ 11 دائرة. يبلغ عدد سكانها 684.933 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 285 نسمة/كلم. سطح الولاية جبلي بنسبة 82 % يتخلله سهل بمحاذاة البحر.

تتميز ولاية جيجل بطابعها السياحي نظرا لموقعها وطول شريطها الساحلي الذي يبلغ 120 كلم، تشتهر بكورنيش يمتد على مسافة أكثر من 40 كلم به مغارات كلسية يطلق عليها إسم "الكهوف العجيبة". كما تتوفر الولاية على منشآت قاعدية ذات أهمية مثل ميناء جن جن التجاري وموانئ الصيد، خط السكة الحديدية والمطار، محطة توليد الطاقة الكهربائية والمنطقة الصناعية بلارة بالميلية. كل هذه المنشآت من شأنها أن تشكل مصدرا واعدا لتنميتها الإقتصادية والإجتماعية وإدماجها في مسار تنمية الإقتصاد الوطني.

تعتبر الفلاحة النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان الولاية على الرغم من قلة المساحة الزراعية إلا أنها ذات مردود زراعي هام (سطح الولاية جبلي بنسبة 82 %).

---

[1]- د.محمد لمين علون،ط.د. حليمة بن عطية، د. بن بايرة ريمة، **مرجع سابق**، ص72.

[2]- أ. ياسر عبد الرحمان، أ. براشن عماد الدين، **مرجع سابق**، ص 222.

كما يعتمد السكان على إستغلال الإمكانيات الطبيعية للولاية في مختلف الصناعات رغم قلتها مثل تحويل ومعالجة الفلين معالجة الجلود، صناعة الزجاج، مواد البناء، الصناعة الفلاحية الغذائية بالإضافة إلى الصناعات التقليدية أهمها : الصناعية الجلدية، صناعة الفخار والمزهريات ...إلخ. ونظرا للقدرات الطبيعية للولاية في ميدان السياحة فإنها تشكل مصدرا واعدا للتنمية الإقتصادية خاصة بما تملكه من واجهة بحرية على طول 120 كلم بها مواقع شاطئية بالإضافة إلى المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، المواقع الجيولوجية مثل الكهوف العجيبة الواقعة بين بلديتي زيامة منصورية والعوانة[1].

سنتطرق في الشأن إلى دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية جيجل خلال سنة 2023، و ذلك من خلال إبراز دورها الأساسي في دعم التنمية المحلية على مستوى المحلي، و ذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول :واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية جيجل:

سنتطرق خلال هذا العنصر إلى حصيلة محينة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة على مستوى ولاية جيجل، وذلك كما يلي: طبيعة نشاطها، عددها الإجمالي، عدد عمالها.

الجدول رقم (03) خاص بحصيلة موقوفة إلى غاية 2023/09/05 تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد العمال حسب كل قطاع النشاط.

[1]- أنظر الموقع الرسمي لمديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية جيجل من خلال الرابط الإلكتروني: https://www.dcwjijel.dz/index.php/wilaya/present-wilaya تاريخ الدخول 2024.01.16، على الساعة 22:36.

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات	عدد العمال
01	الفلاحة والصيد البحري	334	2429
02	المياه والطاقة	12	711
03	المحروقات	04	23
04	خدمات الأشغال البترولية	/	/
05	المناجم والمحاجر	12	297
06	الحديد والصلب	89	3255
07	مواد البناء	132	607
08	البناء والأشغال العمومية	1543	6843
09	كيمياء – مطاط – بلاستيك	30	547
10	الصناعة الغذائية	291	918
11	صناعة النسيج	130	613
12	صناعة الجلد	05	203
13	صناعة الخشب والفلين والورق	173	655
14	صناعة مختلفة	28	418
15	النقل والموصلات	797	3062
16	التجارة	1573	4502
17	الفندقة والإطعام	479	1125
18	خدمات للمؤسسات	487	1713
19	خدمات للعائلات	873	1662
20	مؤسسات مالية	43	489
21	أعمال عقارية	60	159
22	خدمات للمرافق الجماعية	198	10511
	المجموع	**7293**	**40742**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الصناعة والمنتجات الصيدلانية لولاية جيجل ديسمبر 2023.

الشكل رقم (01) يوضح حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و عدد عمالها على مستوى ولاية جيجل موقوفة بتاريخ ديسمبر 2023.

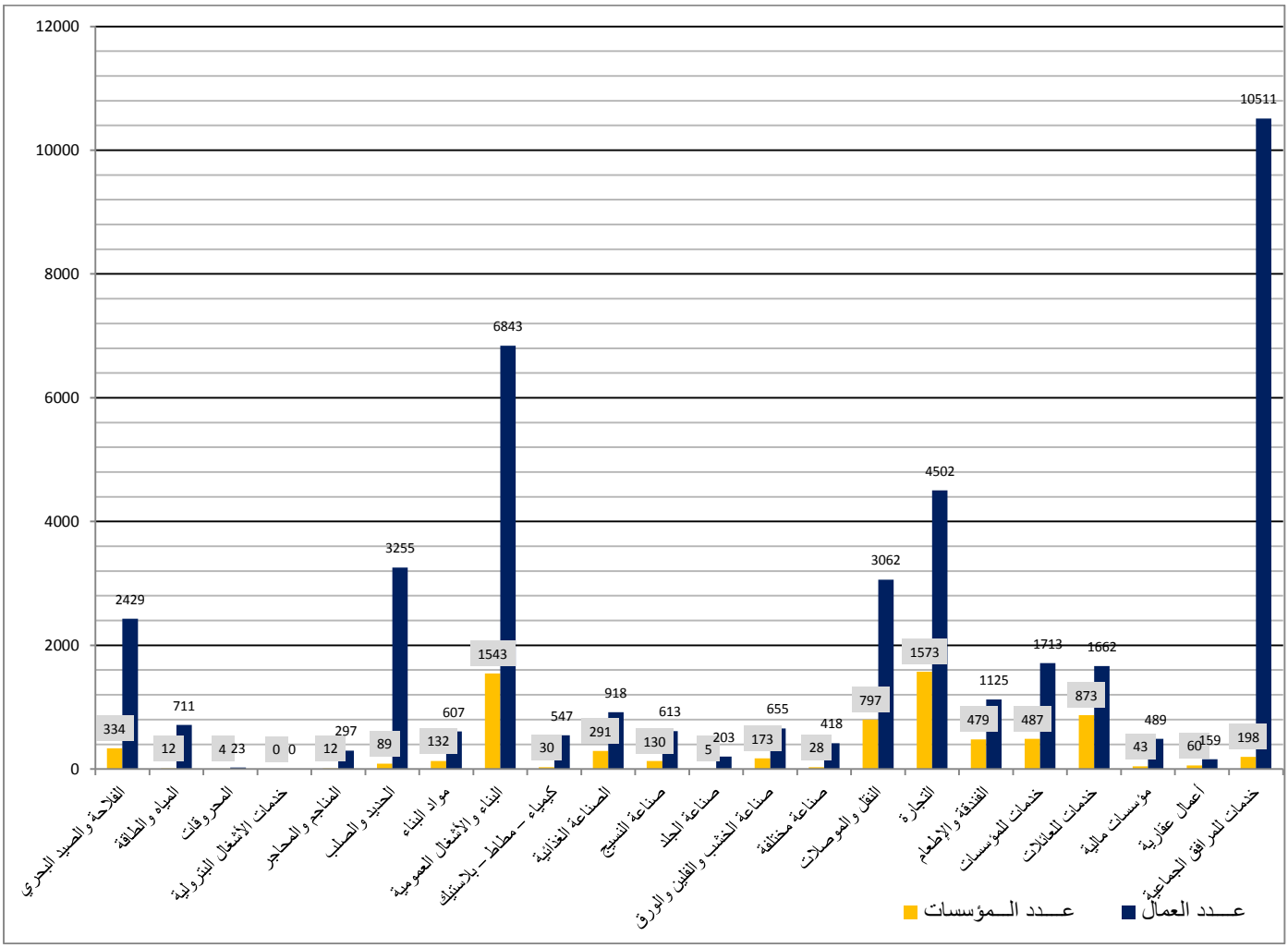

يتبّين من خلال الإحصائيات المقدمة تنوع في نشاطات هذه المؤسسات بمجموع قدره 22 قطاع نشاط، فهي بذلك تساهم في تقديم مختلف الخدمات للمواطن على المستوى المحلي، كما يلاحظ أيضا تصدر المؤسسات التي تنشط في قطاع التجارة للمرتبة الأولى بعدد إجمالي قدر بـ 1573 مؤسسة، بنسبة 21,56 % من إجمالي المؤسسات الموجودة على الساحة الإقتصادية، بمجموع 4502 عاملا، وهذا ما يعكس إنتعاش الخدمات التجارية في الولاية، ممّا أدى إلى تركيز المستثمرين على إنشاء هذا النوع من المشاريع، تليها المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بعدد إجمالي قدربـ 1543 مؤسسة

وذلك بنسبة 21,15 % من إجمالي المؤسسات الناشطة بمجموع 6843 عاملا، و هو ما يدل أيضا على ميول المستثمرين لهذا النوع من المشاريع خاصة كون أنّ ولاية جيجل ولاية ساحلية فهي تعتبر ورشة مفتوحة لإنجاز مختلف المشاريع التنموية، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بهذا النشاط.

و بالعودة إلى مجموع الإجمالي للنسبتين المئويتين لقطاعي النشاط المرتبين في المرتبتين الأولى و الثانية تواليا لكل من قطاع التجارة و قطاع البناء والأشغال العمومية نجدها تقدر بـ 42,71 % أي أنّ هذين القطاعين لوحدهما قريبين من نصف العدد الإجمالي للمؤسسات الموجودة في مختلف قطاعات النشاط على مستوى ولاية جيجل، و هذا ما يدل على ازدهار هذين القطاعين بذات الولاية.

أمّا قطاعات النشاط المتبقية (20 قطاع نشاط)، فهي ممثلة بـ 4177 مؤسسة، بما نسبته 47,29 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة على مستوى ولاية جيجل بمجموع 29397 عامل.

الفرع الثاني: مدى مساهمتها في التنمية المحلية بالولاية

أولا : مساهمتها في خلق مناصب شغل:

من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الصناعة و المنتجات الصيدلانية لولاية جيجل، نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد ساهمت بشكل كبير في خلق مناصب شغل و تقليص نسبة البطالة على مستوى ولاية جيجل، و ذلك من خلال مساهمة **7293** مؤسسة خدماتية و إنتاجية في إستحداث **40742** منصب شغل في العديد من التخصصات، وذلك بمعدل **06** عمال لكل مؤسسة.

ثانيا: مساهمتها في الجباية المحلية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشطة في القطاعات الإنتاجية والخدماتية غير المعفاة من الجباية، وبالتالي فهي تعتبر وعاءا ضريبيا هاما للولاية وذلك من خلال مساهمتها في الجباية المحلية و الرفع من نسبة إيراداتها، خاصة فيما يتعلق بالرسم على النشاط المهني (**TAP**).

الجدول رقم (04) يوضح وضعية تحصيل الرسم على النشاط المهني (TAP) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية جيجل بعنوان سنة 2023 بالدينار الجزائري:

عدد المؤسسات المساهمة في الضرائب	إيردات الرسم على النشاط المهني	حصة الولاية 29 %	حصة البلديات 66 %	حصة FCCL 05%
1530	531 008 740	153 992 535	350 465 768	26 550 437

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية جيجل ديسمبر 2023.

من خلال الإحصائيات الموجودة في هذا الجدول يتضح لنا أن الجماعات المحلية لولاية جيجل قد قامت بتحصيل ما قيمته **531 008 740 دج**، من إيرادات الرسم على النشاط المهني (**TAP**) خلال سنة **2023**، و هو ما يعكس مساهمة هذه المؤسسات في تدعيم إيرادات الجماعات المحلية لولاية جيجل، والتي ستساعد الولاية و مختلف بلدياتها في دعم مختلف المشاريع التنموية، إضافة الى حصة صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية الذي يستفيد أيضا من هذا الإيراد لدعم مختلف المشاريع التي تسجل بعنوانه.

ثالثا : مساهمتها في رفع نسبة التصدير: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصدر للخارج هو ثلاثة عشر (13) مؤسسة، باستثناء الشركة الجزائرية القطرية للصلب AQS التي تعد مؤسسة كبيرة تصدر إلى ايطاليا ،تركيا ،ألبانيا، بلغاريا ،اليونان.

رابعا : مساهمتها في خلق التنافسية في السلع والخدمات :

رغم محدودية عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرات العالية إلاّ أنّ الموجود منها يملك ميزة تنافسية كبيرة في مجالات مختلفة : مواد البناء ، التنظيف ، السيراميك ، الجلود، النسيج، الفلين .

إنّ ميزة التنافسية التي تمتلكها هذه المؤسسات، سيؤدي بها إلى خلق وفرة في المنتجات المقدمة من طرفها في السوق المحلية بأسعار تنافسية، و توجيه الفائض منها إلى التصدير للخارج.

خامسا : مساهمتها في رفع مؤشرات النمو الاقتصادي:

إنّ إتجاه بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتصدير للخارج سيساهم و لو بشكل جزئي في رفع نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، إضافة إلى المساهمة في رفع الناتج المحلي و هو ما ينعكس بالإيجاب على ديناميكية النشاط الإقتصادي لهذه المؤسسات، ممّا يسهل خلق إستثمار حقيقي مساهم في دعم خزينة الدولة بالعملة الصعبة هذا من جهة، و مشجع للإستثمار الأجنبي من جهة أخرى، و هذا ما يعّزز من فكرة الشراكة الأجنبية بين الخواص للإستثمار في الجزائر.

و بالحديث على تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية و الوطنية، فإن جيجل تتوفر على إمكانات ستمكنها من تحقيق ديناميكية تنموية كبيرة، وذلك من خلال المشاريع الاستثمارية العمومية، على سبيل المثال :

- مركب الحديد والصلب بالمنطقة الصناعية بلارة بالتعاون مع الجانب القطري والذي ينتظر منه إنتاج حوالي 4 ملايين طن سنويا خاصة مع الاتفاق الأخير بين الطرفين لإنجاز الشطر الثاني من المركب.
- مركب الزيوت النباتية، وهو مركب ينتظر منه تغطية نسبة هامة من الطلب الوطني من هذه المادة.
- المصنع العمومي لتحويل الخضر والفواكه وزيت الزيتون (JUMAGRO-SPA) بمنطقة الأشواط والذي تم إعادة بعثه في شهر فيفري 2022 الذي سيشغل 200 عامل مباشر و500 عامل غير مباشر.

خاتمة:

نخلص في ختام هذه الدراسة إلى الإشادة بالدور الفعّال الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الوصول إلى متطلبات التنمية الوطنية و المحلية على حد سواء، حيث أن دورها الحيوي الذي تؤديه هذه الأخيرة راجع إلى ما يميزها من مقومات تساعدها على الانتشار الواسع لها، وهو ما يعزز تواجدها في مختلف الوحدات المحلية، ما ينعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن، إضافة إلى دورها في رفع مؤشرات النمو الاقتصادي و بالتالي خلقها لقيمة مضافة.

و بالحديث عن الجزائر، نجدها كغيرها من دول العالم أدركت دور هذه المؤسسات الحيوي في تحقيق مختلف الأهداف التنموية على مختلف الأصعدة، حيث قامت بانتهاج المقاربات الهادفة إلى تحسين و تطوير دور هذا النوع من المؤسسات بما يتلاءم مع المناخ الاستثماري و تهيئة كل الظروف و المقومات المساعدة على بروزها في معظم الوحدات المحلية، في قطاعات النشاط المختلفة، وهو ما يخلق تنوعا في طبيعة الأنشطة الاستثمارية المحلية، وهو ما يزيد من فرصة بلوغ نمو متوازن بين مختلف مناطق الوطن، و إزالة مختلف الفوارق الجهوية.

ومن خلال هذه الدراسة استخلصنا بشكل عام مجموعة من النتائج التي يمكن ذكرها كما يلي:

- يشهد مجال الإستثمار تزايدا مستمرا وملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السنوات الأخيرة؛
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا ايجابيا في دفع عجلة التنمية المحلية؛
- تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام اغلب الدول بما فيها الجزائر؛
- يتأثر مردود هذه المؤسسات في التنمية المحلية بكيفية انتشارها في مختلف جهات الوطن.

نتائج البحث : من خلال هذا البحث الموسوم بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كفاعل لدعم التنمية المحلية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية جيجل) نستخلص النتائج التالية:

- تسجيل ارتفاع محسوس في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية جيجل خلال السنوات الأخيرة بسبب آليات الدعم المخصصة لهذا الغرض التي إستفادت منها الولاية لترقية و تطوير هذا القطاع؛
- سيطرة قطاعي النشاط لكل من التجارة و قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة قدرت بـ 42,71 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في قطاعات النشاط الأخرى؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة على مستوى ولاية جيجل في توفير عدد معتبر من مناصب الشغل و التي قدرت بـ 40742، بمعدل تقريبي يمثل 06 عمال لكل مؤسسة؛

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفاعل لدعم التنمية المحلية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية جيجل).

- مساهمة 1530 مؤسسة في دعم الجباية المحلية لولاية جيجل بعنوان سنة 2023، حيث بلغت مساهمتها في تحصيل الرسم على النشاط المهني (TAP) بما قيمته 740 008 531 دج؛
- مساهمة 13 مؤسسة صغيرة و متوسطة ناشطة و رائدة على مستوى ولاية جيجل في رفع نسبة التصدير بتصديرها لمختلف السلع و الخدمات للعديد من الدول الأوروبية و الإفريقية و الآسيوية، حيث تمثلت أهم هذه السلع الموجهة للتصدير في مادتي الفلين و الخشب؛
- مساهمة هذه المؤسسات في خلق ميزة التنافسية في السلع و الخدمات على مستوى ولاية جيجل ، في مجالات مختلفة مثل: مواد البناء، مواد التنظيف، السيراميك، الجلود، النسيج، الخشب، الفلين.

يمكن القول في الأخير، أنّه بالرغم من المؤشرات الإقتصادية الإيجابية المسجلة من طرف هذه المؤسسات على مستوى ولاية جيجل من خلال العديد من قطاعات النشاط الموجودة، إلّا أنّه يلاحظ وجود العديد من النقائص التي ينبغي تداركها من أجل بلوغ كل الأهداف التنموية التي تصبو الولاية إلى تحقيقها، خاصة ما تعلق بـ :

- ✓ ضرورة التركيز على تنويع القطاعات الإستثمارية من خلال دعم إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة تنشط في قطاعات أخرى غير تلك الموجودة حاليا على مستوى ولاية جيجل.
- ✓ تشديد الإجراءات الجبائية المعمول بها في مجال تحصيل الرسوم المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية جيجل.
- ✓ خلق جو تنافسي مشجع على التصدير للخارج لباقي المؤسسات الأخرى في مختلف السلع والخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة، من خلال تنظيم مسابقات و معارض لإختيار أفضل منتج من حيث معيار الجودة.

و بناءا على ما سبق ذكره من نتائج متوصل إليها من خلال هذه الدراسة نستخلص التوصيات التالية:

- التركيز على آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مع الإستفادة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال و تكييف التجارب مع خصوصية إقتصادنا الوطني.
- العمل على إزالة العراقيل و الإجراءات الإدارية المعقدة، بحيث تسهل عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع الصغيرة و المتوسطة .
- إنشاء بنك معلومات، يوفر المعطيات الكافية للمستثمرين المقبلين على خوض تجربة الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ممّا يسّهل عملية إتخاذ قراراتهم في هذا الشأن.
- تعزيز إشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المشاريع الإستثمارية التي تكون الدول و الجماعات المحلية طرفا فيها عن طريق مختلف الإجراءات المتوفرة كالمناولة على سبيل المثال لا الحصر، لتشجيعها على ولوج مختلف الأنشطة.

- إشراك كبريات المؤسسات العمومية الإقتصادية في عملية تكوين و تأطير عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين مستويات الأداء الوظيفي لموردها البشري.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء هذه المؤسسات، من خلال تقديم تسهيلات في عملية إنشائها.
- التركيز على دراسة جدوى المشاريع قبل بدايتها، من خلال وضع خطة إستشرافية لمختلف المشاريع التي تلقى رواجا منذ بداية العملية الإنتاجية إلى غاية تسويق السلع و الخدمات.
- ضرورة ربط المشاريع الإستثمارية بمقومات البحث العلمي الأصيل، إضافة إلى تقديم الجامعات للتحفيزات المالية التي يمكن من خلالها إنشاء حاضنات أعمال ترافق مختلف المشاريع لمساعدتها على النمو و التطور.

قائمة المراجع:

أولا: القوانين والمراسيم:

1. القانون رقم 17-02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438، الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: المداخلات والمقالات العلمية:

2. حسين عبد المطلب الأسرج، مقال بعنوان: **المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية**، بنها – القليوبية- مصر، دون سنة نشر؛

3. أ. الأخذاري بن صالح، مقال بعنوان: **الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، الركائز، الأبعاد و الأهداف**، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، آفلو، دون سنة نشر؛

4. أ. علوني عمار، مقال بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 10، 2010؛

5. د. غريسي أحمد، مقال بعنوان: أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2010؛

6. عناني ساسية، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد16، ديسمبر 2014؛

7. سرار خيرة، بن مسعود سعاد، ضيف أحمد، " **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية (دراسة حالة الجزائر 2016/2006)**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، 2017؛

8. ياسر عبد الرحمان، أ. براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(واقع وتحديات)**، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة، العدد الثالث، جوان 2018؛

9. معوشي عيماد، **آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في التنمية المحلية، (دراسة حالة ولاية المدية)**، ملفات الأبحاث في الإقتصاد و التسيير، العدد السابع، مارس 2019؛

10. علوان محمد الأمين، ط.د بن عطية حليمة، د. بن بايرة ريمة،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 03، 2020؛

11. كمال شريط، سفيان خلوفي، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد الخاص، مجلد 26، 2020؛

12. سايح فطيمة، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة**، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 03، العدد 01، جوان 2020؛

13. طارق خاطر، إسمهان خاطر، " **إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لدعم التنمية المحلية و تفعيل سياسة التشغيل**، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 02 ، 2020.

ثالثا : الرسائل والأطروحات :

1. بوعافية بوبكر، **المقاولاتية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية (دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري)**،أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2022/2021.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

1. https://www.memoireonline.com/01/13/6847/m_Relation-banque-PME-Cas-des-PME-de-la-region-Souss-Massa-Dra-au-Maroc2.html
2. https://www.eu2020.de/eu2020-fr/actualit%C3%A9s/artikel/petites-moyennes-entreprises-pme-ue/2413322
3. https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-developpement-2004-2-page-37.htm
4. https://www.dcwjijel.dz/index.php/wilaya/present-wilaya.